مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية (دراسة مسحية)*

دكتور/حكمت أحمد الراوي
أستاذ مشارك
جامعة آل البيت ، الأردن

السيد/محمود شحروري
ماجستير محاسبة
جامعة آل البيت ، الأردن

ملخص

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى إلقاء الضوء على مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها ، من خلال مقارنة إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة لدى تلك البنوك ، ومعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٨م.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ، فقد تم إعداد استبانة تتكون من ثلاثة أقسام ، القسم الأول يختص بالمعلومات الشخصية عن المدقق الداخلي . أما القسم الثاني ، فيتضمن معلومات عامة عن البنك وعن عدد العاملين في التدقيق الداخلي . أما القسم الثالث صممت لقياس مدى تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها ، ومدى ملاءمة تطبيق هذه المعايير للتطبيق في قطاع البنوك التجارية الأردنية .

وقد تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام أساليب التحليل التالية :-

الأساليب الإحصائية الوصفية ، والتوزيع التكراري ، وتحليل الانحداد ، وتحليل التباين لاختيار فرضيات الدراسة ، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لتطوير وظيفة التدقيق الداخلي في قطاع البنوك التجارية الأردنية بالإضافة إلى بعض الاقتراحات للدراسات المستقبلية .

* تاريخ قبول البحث للنشر ١٩٩٩/٥/٢٦م

المقدمة :

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل الشركات في الدول المتقدمة بالتدقيق الداخلي ، واتسع مجال عملها ، وقد تمثل هذا الاهتمام في نواح متعددة يأتي في مقدمتها تزايد اهتمام الشركات بإنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي مع العمل على دعمها بكافة النواحي المادية والبشرية التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكيفية والفعالية المطلوبة ، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الاهتمام فصل الإدارة عن الملكية وكبر حجم المشروعات وظهور الشركات متعددة الجنسيات Multi-International Companies والشركات الدولية International Companies والتي تمتاز بتعدد عملياتها وتعدد جنسية مالكيها ، الأمر الذي أدى إلى زيادة المسؤوليات الإدارية المختلفة ، فقد كان لزاماً على الإدارة أن تضع أنظمة للرقابة الداخلية تكفل حسن سير العمل والالتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا أو الشركة الأم .

وقد عرف التدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية Institute of Internal Auditors (IIA) عندإصداره لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي على أنه :(وظيفة تقويمية مستقلة تؤسس داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة لها . وهدف التدقيق الداخلي مساعدة موظفي المنشأة على تنفيذ مسئولياتهم بفعالية ، ومن أجل هذه الغاية يزودهم التدقيق الداخلي بالتحليلات والتقييمات والتوصيات ، والمشورة ، والمعلومات الخاصة بالنشاطات التي يقوم بتدقيقها" [١] .

من خلال التعريف السابق نجد أن التدقيق الداخلي يهدف إلى تفعيل قدرة الموظفين على أداء واجباتهم حيث توفر دوائر التدقيق الداخلي للمدراء تحليل وتقييم واستشارات ومعلومات متعلقة بالنشاطات التي تم تدقيقها ، ويهدف أيضا إلى تفعيل الرقابة على تلك النشاطات بتكلفة معقولة . ويكون المدقق الداخلي مسؤولاً عن توفير المعلومات للإدارة العليا حول صحة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة وتكون هذه المعلومات على عدة مستويات من التفصيل تعتمد على متطلبات واحتياجات كل مستوى من مستويات الإدارة .

١- أهمية الدراسة :

على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الأردن كأحد القطاعات الداعمة للاقتصاد الوطني ، وبالإضافة إلى الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في المنشآت وبخاصة الكبيرة منها ، إلا أنه في حدود علم الباحثان لم يجر حتى الآن أية دراسة حول التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية مما شجع على إجراء هذه الدراسة التي تهدف إلى التعرف على مدى تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها لدى البنوك التجارية الأردنية ، وقد جاء الاهتمام بهذا الموضوع نتيجة الممارسة الأكاديمية والعملية في الجهاز المصرفي وملاحظة دور وأهمية التدقيق الداخلي.

تنبع أهمية الدراسة من خلال محاولة المواءمة بين معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها وإجراءات التدقيق الداخلي في البنوك التجارية وبيان مدى ملاءمتها مع طبيعة عملها ومتطلبات الإدارة العليا بحيث تصبح مقياساً لتقييم التدقيق الداخلي في هذا القطاع كما يمكن أن تكون هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للإدارات العليا في البنوك التجارية في الأردن من خلال تقييم التدقيق الداخلي، مما يعطي مؤشراً على إمكانية الاعتماد على تقارير المدققين الداخليين وتقييمهم للأداء ، أما المستفيد الثاني من هذه الدراسة ، فهو المدقق الخارجي الذي يقوم بتدقيق أعمال ونشاطات البنوك التجارية في الأردن من خلال الاستفادة من نتائج عمل المدقق الداخلي مما يحقق توفيراً في تكاليف عملية التدقيق ، وحل مشكلة من المشاكل التي تواجه المدققين الخارجيين في الأردن وهي عدم تناسب أجور عملية التدقيق مع حجم العمل هذا بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد في اختيار العينة ، وتحديد الفحوص المناسبة لاختيار نظام الرقابة الداخلية [٢] .

٢- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف التدقيق الداخلي ، وإجراءاته ، ومجال عمله في قطاع البنوك التجارية على وجه التحديد من أجل ما يلي :

١- تقييم التدقيق الداخلي في قطاع البنوك التجارية من خلال التطبيق الفعلي للإجراءات والأهداف المرجوة منها بالمقارنة مع أدبيات ومعايير الأداء المهني

للتدقيق الداخلي المتعارف عليها الصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين عام ١٩٧٨م.

٢- تقديم الاقتراحات والتوصيات لمعالجة المعوقات التي تواجه المدقق الداخلي من أجل تفعيل دور المدقق الداخلي وتطوير مهامه .

٣- فحص العلاقة بين مدى الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وحجم البنك ممثلة بعدد العاملين به ورأسمال البنك.

٤- محاولة المواءمة بين إجراءات التدقيق الداخلي المطبقة في قطاع البنوك التجارية في الأردن ومعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها .

٣- مشكلة الدراسة :

على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية إلا أن القوانين والأنظمة الأردنية متمثلة بقانون البنوك الأردنية ومذكرات البنك المركزي الأردني ، لم تتطرق إلى التدقيق الداخلي ولم تتطرق أيضاً لوضع معايير وقواعد للأداء المهني لتلك الوظيفة ، ومن هنا نجد أنه لا وجود لقواعد ومعايير محددة تحكم عمل المدقق الداخلي في قطاع البنوك ، وهذا من شأنه أن يخلق عدم التجانس في تطبيق الإجراءات ، وبالتالي اختلاف في نتائج الأعمال دون مراعاة الحد الأدنى من التنسيق في تلك الإجراءات . ونجد أن المدقق الداخلي يعمل في بيئة ومنشآت ذات أهداف وأحجام وتنظيمات مختلفة بالإضافة إلى مجموعة من القوانين التي تختلف من بلد إلى آخر ، وهذا الاختلاف في بيئة العمل قد يؤثر على إنتاجية وطبيعة عمل المدقق الداخلي مما دعا إلى وجود معايير وأسس تحكم عمل التدقيق الداخلي كمحاولة لخلق تجانس بين نتائج أعمال المدققين الداخليين ، وإمكانية الاعتماد عليها بصورة أوسع وتبني المدققين الداخليين لهذه المعايير يساعد في تسهيل أدائهم لمسؤولياتهم .

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي :

ما مدى تطبيق المدققين الداخليين لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها في قطاع البنوك التجارية؟

وينبثق عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي :

١- هل يطبق المدقق الداخلي في قطاع البنوك في الأردن معايير الأداء المهني للتدقيق المتعارف عليها؟ وما أثر ذلك على فعالية التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدقق الداخلي؟

٢- هل تعتبر جميع متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها ملائمة للتطبيق في قطاع البنوك التجارية في الأردن من وجهة نظر المدقق الداخلي؟

٤- فرضيات الدراسة :

تقوم هذه الدراسة علي عدة فرضيات ، وبناءً على مراجعة أدبيات الدراسة وتنص هذه الفرضيات على ما يلي :

١- تعتبر جميع متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها معمول بها من وجهة نظر المدقق الداخلي في البنوك التجارية في الأردن .

٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين مدى تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها وحجم البنك متمثل بكل من رأس مال البنك وعدد العاملين فيه .

٣- تعتبر جميع متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها ملائمة من وجهة نظر المدقق الداخلي في قطاع البنوك التجارية الأردنية .

٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقويم المدققين الداخليين في قطاع البنوك التجارية الأردنية لمدى ملائمة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها تعزى لتأثير المتغيرات الشخصية للمدقق (المركز الوظيفي ، عدد سنوات الخبرة ، العمر ، المؤهل العلمي ، التخصص) .

٥- محددات الدراسة :

إن هذه الدراسة دراسة ميدانية ، لذا يمكن حصر بعض العوائق والمحددات التي واجهت الباحثان في إجرائهما للدراسة ويمكن تلخيصها بما يلي :

١- تعتمد هذه الدراسة على الاستبانة التي سيتم إعدادها بالاعتماد على معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٩٧٨ وذلك لعدم وجود معايير معتمدة للأداء المهني للمدققين الداخليين في الأردن .

٢- السرية التامة في الإفصاح عن القواعد وإجراءات التدقيق الداخلي في البنوك التجارية لاعتبارها جزء من النظام الداخلي لها ، المعلومات إذ أن بعض البنوك امتنعت عن توزيع الاستبانة على الموظفين إلا بعد الحصول على موافقة من الإدارة العامة للبنك .

٣- عدم توفر دراسات سابقة كافية تتعلق بصميم الموضوع إنما كانت معظم الدراسات تتعلق بموضوع أنظمة الرقابة الداخلية وتقويمها . ومن هنا نجد أن عدد الدراسات المتعلقة بالموضوع كان غير كاف لأن عملية التدقيق الداخلي تعتبر جزء من نظام الرقابة الداخلية .

٦- أدبيات الدراسة :

هناك العديد من الدراسات التي تتناول بالبحث موضوع التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية ، والخدمة بصورة ثانوية ، ولم تقم بدراستها بصورة رئيسية ، وفي حدود علم الباحثان لم تنشر أية دراسات أو أبحاث ميدانية في الأردن في موضوع الدراسة ، إلا أنه يوجد بعض الدراسات التي تناولت موضوع التدقيق الداخلي من نواحي معينة ومن هذه الدراسات :

(١) دراسة إدوارد كين (١٩٩٧) [٣] بعنوان : "تقييم المدقق الداخلي لأعمال المدقق الخارجي" .

أجريت هذه الدراسة على خمس من الشركات الكبرى وعلى ثلاثة من مكاتب التدقيق الكبرى حيث استخدمت هذه الدراسة أسلوب المقابلة الشخصية بالإضافة إلى استبانة تم إعدادها لهذا الغرض وركزت هذه الدراسة على ثلاثة أسئلة أساسية وهي:

١- ما هي نسبة الأعمال التي يقوم بها المدقق الداخلي وتدخل ضمن مجال عمل المدقق الخارجي؟

٢- هل يتم تقييم عمل المدقق الخارجي من قبل المدقق الداخلي بشكل دوري وبمواعيد محددة؟

٣- ما هي الجوانب التي بتم تقييمها في عمل المدقق الخارجي؟

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك العديد من مجالات التدقيق التي يقوم بها المدققون الداخليون يمكن الاعتماد عليها لتقليل حجم العمل بالنسبة للمدقق الخارجي ، يتم تقييم عمل المدقق الداخلي من قبل المدقق الخارجي بناء على تكليف من الإدارة وليس بشكل دوري ، أما بما يتعلق بالجوانب التي يتم تقييمها من قبل المدقق الداخلي ، المؤهلات المهنية العلمية للمدقق الداخلي ، الخبرة في نوع عمل المنشأة ، استقلالية المدقق الخارجي ، إمكانية توفر خبرات خاصة تتلاءم مع عمل المنشأة ، مجالات التعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ، الالتزام ببنود العقد المبرم بين المنشأة والمدقق الخارجي ويترتب على المدقق الداخلي رفع تقارير حول عملية التقييم للإدارة العليا .

(٢) دراسة تيسير إزمقنا (١٩٩٤) [٤] بعنوان : "تعزيز قبول التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم العوامل المؤثرة في قبول مفهوم التدقيق الداخلي ، في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال دراسة المدخل السلوكي لتنفيذ عمليات الدقيق الداخلي ، كمنهج مقترح للتغلب على معوقات هذه المهنة ، وقد قامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على الطرق والأساليب ، التي يمكن عن طريق اتباعها التأثير على اتجاهات التنظيم نحو التدقيق الداخلي ، وقد كانت نتائج الدراسة على النحو التالي :-

- إن وجود نشاط التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية أمر في غاية الأهمية ، حيث بلغ متوسط الأهمية (٨٣٪) .
- بلغت نسبة الشركات التي يوجد بها نشاط للتدقيق الداخلي في عينة الدراسة (٣٦٪) موزعة على القطاعات على النحو التالي : - ١٠٠٪ البنوك ، ٣١٪ الصناعة ، ١٠٪ الخدمات ، ١٧٪ التأمين .

- وقد بلغت نسبة الشركات التي لا يوجد بها نشاط تدقيق داخلي في عينة الدراسة (٦٤٪) .
- أن المدقق الداخلي الذي يعزز قبول مفهوم التدقيق الداخلي هو مدقق مؤهل علمياً وذو خبرات ، ويتراوح عمره ما بين ٣٠-٤٠ عاماً .

ونجد أن هذه الدراسة قد ركزت على جانب القبول لتلك الوظيفة ولم تقم بدراسة وتقييم مدى فاعليتها ، وأن عينة الدراسة اقتصرت على موظفي تلك الشركات التي تخضع للتدقيق الداخلي لبيان الجانب السلوكي وأثره على قبول هذه الوظيفة ، فقد قامت الدراسة بالبحث في عينة مكونة من موظفي الشركات المساهمة العامة المسجلة في سوق عمان المالي والتي هي خليط من القطاعات الاقتصادية المختلفة في الأردن دون التركيز على قطاع معين كما هو الحال في الدراسة التي نحن بصددها وهذا هو وجه الاختلاف بينها وبين هذه الدراسة التي سيتم فيها تقييم فعالية التدقيق الداخلي في قطاع البنوك التجارية في الأردن من خلال آراء المدققين الداخليين والخارجيين المعنيين .

(٣) دراسة داود الأدغم (١٩٩٣) [٥] بعنوان : "تقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية"

وخلصت إلى مجموعة من النتائج هي :

- إن درجة متانة نظام الرقابة الداخلية لقسم التسهيلات تعتبر جيدة وقد بلغت درجة فاعليته (٨٦٪).
- إن الرقابة المحاسبية المتوفرة لدى البنوك التجارية أكثر قوة ومتانة إلى حد ما من الرقابة الإدارية حيث بلغت الأولى (٩٨٪) والثانية (٨٤,٨٪) .
- أن البنوك التجارية تختلف فيما بينها لوجود فرق ذي دلالة إحصائية يتعلق بدرجة متانة وكفاية وفعالية الرقابة الداخلية في أقسام التسهيلات المباشرة .
- أن البنوك التجارية تعاني من ضعف بسيط في قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية لأقسام التسهيلات المباشرة .

وقد ركزت هذه الدراسة على نظام الرقابة الداخلية في أقسام التسهيلات المباشرة من خلال آراء المدققين الداخليين كعنصر من عناصر تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلي ،

ونجد أيضاً أن هناك إشارة إلى أهمية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية كوسيلة للرقابة الداخلية وتحسين هذا النظام بالنسبة للمدقق الخارجي في إعداده لخطة التدقيق . ومن هنا لفتت هذه الدراسة الأنظار من خلال توصياتها لخلق خطط وبرامج تدقيق داخلي فعال لأقسام التسهيلات المباشرة كوسيلة رقابية ، وهذه إشارة إلى أهمية التدقيق الداخلي ، وإلى الحاجة لتقييم فعالية هذه الوظيفة ، وإعادة النظر في معاييرها ، وأهدافها لزيادة فعاليتها وهذا ما سيتم بحثه في هذه الدراسة ، حيث سيتم التركيز على مدى تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها وبالتالي لا تبحث في تقييم نظام الرقابة الداخلية .

(٤) دراسة حمدان الخريسات (١٩٩٣) [٦] بعنوان : "تقويم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد درجة فعالية وظيفة التدقيق الداخلي من خلال مقارنة الإجراءات وأهداف عملية التدقيق المطبقة مع معايير الأداء المهني الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٨ . وقد كانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- إن التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية قد حقق فعالية جيدة بلغت (٧١٪).

- إن هناك علاقة موجبة بين فعالية التدقيق الداخلي وحجم الشركات ممثلة برأسمالها وعدد العاملين .

- إن المدقق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة ليس لديه الإلمام الكافي في استخدام وفهم كيفية عمل الحاسب الآلي فقد بلغت درجة الإلمام (٨ر٢٪) .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لتطوير التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة ، بالإضافة إلى أهمية إجراء دراسات أخرى في قطاع الشركات المالية (البنوك وشركات التأمين) ونجد أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة التي سيقوم بها الباحثان من حيث أن تقييم التدقيق الداخلي قد تم بناء على آراء المدراء في هذه الشركات . ولكن ماذا عن المدقق الداخلي نفسه ومدى تقييمه

لبرامج التدقيق الداخلي المتبعة حالياً ؟ ونجد أيضاً أن قطاع الشركات الصناعية مختلف كل الاختلاف عن قطاع البنوك التجارية ، ومتطلبات التدقيق الداخلي فيه تختلف عنه في قطاع البنوك ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع يطبق مفهوم اللامركزية بشكل أوسع منه في الشركات الصناعية .

(٥) دراسة وايت والكسندر (١٩٩١) [٧] بعنوان: "التدقيق الداخلي: اتجاهات وممارسات" .

أعدت هذه الدراسة لمعهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مدى التوافق للجانب المهني والنظري للتدقيق الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية .

- بينت الدراسة أن معظم المنشآت تعزز دوائر التدقيق التابعة لها بموظفين متخصصين في فروع أخرى (غير المحاسبة) مثل الضرائب ، والحاسب والإدارة .
- كما وبينت الدراسة أن هناك أعمال غير تدقيقية قد شارك بها المدققون الداخليون وقد بلغت نسبة تلك الأعمال ١٦٪ من الأعمال الاعتيادية ، وهذا يدل على اختلاف الواقع العملي للتدقيق الداخلي عن الواقع النظري له ، وأن قيام المدقق الداخلي بأعمال تنفيذية ليست من مهام التدقيق الداخلي سيؤدي إلى إضعاف موضوعيتهم عند إبداء آرائهم المهنية .
- وقد أظهرت الدراسة أن ٦٧٪ من المستجيبين استخدموا العينات الإحصائية في إنجازهم لأعمال التدقيق الداخلي .
- كما وبينت الدراسة أيضاً أن ٥٤٪ من المستجيبين صرحوا بأن المواضيع الخاضعة للتدقيق متفق عليها مع مدير دائرة التدقيق الداخلي و ٤٣٪ منهم لا يتفقون معه ، وأن ٤٨٪ من المدققين الداخليين أفادوا بأنهم دائماً يقوموا بإعلام الخاضعين لعملية التدقيق بمواعيد التدقيق ، وأن ٤٠٪ منهم أفادوا بأنهم أحياناً يقوموا بإعلامهم وأن ١١٪ لا يعلمون العاملين الخاضعين لعملية التدقيق عن مواعيد التدقيق .
- بينت الدراسة أن ٩٧٪ من المدققين الداخليين يقوموا بمراجعة تقرير التدقيق

الداخلي مع العاملين الخاضعين لعملية التدقيق قبل رفعها إلى الإدارة .

- وبما يخص علاقة المدقق الداخلي والمدقق الخارجي أظهرت الدراسة أن المدقق الخارجي يلعب دوراً هاماً في تطوير خطة المدقق الداخلي ، فمن ٣٨٠ حالة تبين أن تقارير التدقيق الداخلي تلعب دوراً هاماً في الجوانب التالية :

المساعدة في تطوير وإعداد البرامج والإجراءات التدقيقية ، التوصية بتغير البرامج والإجراءات المتبعة ٣٨٪ ، اقتراح مجالات لتقويم التدقيق الداخلي ٨٪ توفير التدريب لموظفي التدقيق الداخلي ٢٢٪ .

(٦) دراسة أحمد أبو علي (١٩٨٩) [٨] بعنوان : "تقويم أنظمة الرقابة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية" .

حيث كان الهدف من الدراسة هو تقويم درجة متانة أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية والإدارية وفحص العلاقة بين متانة أنظمة الرقابة المستخدمة في الشركات ، وحجم تلك الشركات من حيث رأس المال وعدد العاملين ، ودراسة إجراءات الرقابة الداخلية ومدى اهتمام الشركات بالجوانب الإدارية والرقابية ، ودراسة علاقة المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بأنظمة الرقابة الداخلية .

وقد تناولت هذه الدراسة الجوانب المتعلقة بالتدقيق الداخلي وإن لم يكن التركيز على مثل هذا الموضوع هدفاً رئيساً لها حيث بينت ما يلي :

- إن نسبة عدد الشركات التي تتلقى تقارير متعلقة بتقويم نظام الرقابة الداخلية من المدقق الداخلي بلغ ٣٠ شركة أي ما نسبته (٨٦٪) تقريباً من عينة الدراسة .
- إن الشركات محل الدراسة تفتقر إلى وجود دوائر مستقلة للتدقيق الداخلي وأن هناك خمس شركات فقط تستخدم هذه الإدارة الرقابية .
- وكان من توصياتها أن على الإدارات في هذه الشركات الاستعانة بدوائر التدقيق الداخلي لتقويم أنظمة الرقابة الداخلية ، وتتبع مدى استخدام الإجراءات الرقابية من خلال التدقيق الداخلي .

أما الدراسة التي سنتناولها فإنها تختلف عما ورد في دراسة أبو علي من حيث

اختيارها لقطاع البنوك التجارية بالتحديد ، وأنها تبحث أيضاً بقياس مدى تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي .

(٧) دراسة أحمد أشرم (١٩٨٨) [٩] بعنوان : "الرقابة الداخلية في سوريا من الناحيتين العلمية والتطبيقية" .

أجريت هذه الدراسة على جميع المديرين والرؤساء والإداريين ومفتشي الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والمدققين الداخليين في محافظة حلب وكان الهدف من إجراء الدراسة :

- توضيح مفهوم الرقابة الداخلية كما هو معروف في أدبيات المحاسبة والتدقيق .
- تقويم الرقابة الداخلية حسب ما نص عليه التشريع السوري بالمقارنة مع المفهوم المتعارف عليه في أدبيات المحاسبة والتدقيق والمعايير المهنية البارزة في العالم .
- تقويم التطبيق العملي للرقابة الداخلية في محافظة حلب .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- معظم المدققين الداخليين في سوريا يتمتعون بالتأهيل العلمي المناسب ويملكون خبرات سابقة .
- عدم تمتع المدققين الداخليين بحصانة وحياد كافيين .
- إن عمل المدققين الداخليين يشمل كافة أقسام الجهات العامة التي يعملون بها ، ولكنه لا يشمل عمل الإدارات العليا .
- إن عمل المدققين الداخليين لا يقوم بالرقابة على الكفاية والأداء وإن أسلوب التدقيق المتبع لا ينسجم مع أدبيات المهنة المتعلقة بالتدقيق الداخلي ، كما وأنه لا يوجد مستويات أداء مهني معترف بها تحكم أعمالهم .

أما الدراسة التي سنتناولها ، فإنها تختلف عما ورد في دراسة أشرم من حيث اختيارها لقطاع البنوك بالتحديد لإجراء الدراسة عليها ، ولا يوجد نص أو تشريع يحكم هذه الوظيفة كما هو الحال في القطاع العام .

(٨) دراسة هوستون وكوفاج (١٩٨٨) [١٠] بعنوان : "الأهمية النسبية لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة عام ١٩٧٨".

والتي تؤكد على ضمان النوعية ، حيث أجريت الدراسة على جميع مدراء التدقيق الداخلي ورؤساء لجان التدقيق ، إدارات الأقسام في ولاية فرجينا فقد أظهرت النتائج أن هناك تفاوتاً بين أفراد الدراسة في إعطاء الأهمية النسبية التالية لمعيار الاستقلالية INDEPENDENCE من قبل لجان التدقيق ، وإدارات الأقسام/الدوائر ، ومدراء التدقيق الداخلي (٢ر٣٠٪ ، ٢٣٪ ، ٤ر٢٢٪) على التوالي .

أمّا بخصوص الأهمية النسبية التي أعطيت للمعايير الفرعية المكونة لمعيار الاستقلالية من قبل أفراد الدراسة (لجان التدقيق ، إدارات الأقسام/الدوائر ، مدراء التدقيق الداخلي) فكانت على التوالي :

- الوضع التنظيمي (٥ر٥٢٪ ، ٥ر٤٥٪ ، ٥٥٪) .
- الموضوعية (٥ر٤٧٪ ، ٥ر٥٤٪ ، ٤٥٪) .

وبينت الدراسة أن لجان التدقيق والمدراء الماليين وإدارات الأقسام والدوائر في المؤسسات تعي أهمية موضوع متابعة ملاحظات التدقيق أكثر من المدققين الداخليين . وكذلك الأمر بالنسبة إلى موضوع التنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي حيث أعطى مدراء التدقيق أهمية بنسبة ٨ر١١٪ للعلاقة مع المدقق الخارجي بينما أعطت لجان التدقيق وإدارات الأقسام والدوائر أهمية نسبية ٧ر١٤٪ ، ٨ر١٤٪ على التوالي .

أما بخصوص مراجعة ضمان النوعية QUALITY ASSURANCE فقد أظهرت الدراسة ما يلي :

معيار الاستقلالية :

- لجان التدقيق لا تصادق على الموازنة المالية لإدارة التدقيق الداخلي .

معيار العناية المهنية :

- عدم وجود اتصال بين المستويات العليا لإدارة التدقيق الداخلي مع الخاضعين للتدقيق مما يعطي صورة سلبية لمهارات الاتصال لدى المدققين الداخليين .
- أهداف دوائر التدقيق الداخلي غير خاضعة رسمياً لمراجعة لجنة التدقيق .

معيار مجالات العمل :

- عدم تغطية تدقيق معالجة البيانات بشكل كاف .
- عدم القدرة على إدارة برامج التدقيق ، والموارد بكفاية وبشكل اقتصادي .

معيار إنجاز العمل :

- عدم إصدار تقارير التدقيق في الوقت المناسب .

معيار إدارة التدقيق :

- عدم إعلام لجنة التدقيق بتأجيل التدقيق أو إلغائه .

منهجية الدراسة :

سيتناول هذا الجزء من البحث مناقشة مجتمع وعينة الدراسة وأسلوب جمع البيانات ، واستبانة الدراسة ، وطرق تحليل البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة .

١- مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين في قطاع البنوك التجارية الأردنية المسجلة في سوق عمان المالي والبالغ عددها (١١) بنكاً وذلك حسب المعلومات الواردة في دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية لعام ١٩٩٧ وهو آخر دليل صادر عن سوق عمان المالي حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة ، أما عينة الدراسة ، فقد شملت كامل مجتمع الدراسة أي بنسبة ١٠٠٪ من مجتمع الدراسة فقد بلغ عدد العاملين في التدقيق الداخلي في قطاع البنوك التجارية (٢١٧) مدققاً وبلغ حجم العينة (٢٠٠) مدققاً وتم توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة حسب الجدول رقم (١) رجع منها (١٦٥) استبانة أي بنسبة (٨٢٪) هي التي خضعت للتحليل .

جدول (١)

يمثل الجدول التالي مجتمع الدراسة وعينة الدراسة وعدد الاستبانات الموزعة على البنوك التجارية الأردنية

الرقم	اسم البنك	عدد المدققين الداخليين	عدد العاملين في البنك	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات الراجعة	نسبة الرد
١	بنك الإسكان	٤٥	٢٣٩٤	٤٥	٣٥	٧٩٪
٢	البنك العربي	٣٢	٢٣٤٦	٣١	٢٧	٨٧٪
٣	بنك القاهرة عمان	٢٠	٨٥٢	٢٠	١٤	٧٠٪
٤	البنك الأردني الكويتي	١٥	٦٠٨	١٥	١١	٧٣٪
٥	بنك الأردن	١٩	٣٦٩	١٨	١٧	٩٤٪
٦	البنك الأهلي الأردني	٣١	١٤٠٠	٣١	٣١	١٠٠٪
٧	بنك المؤسسة المصرفية	١٠	٢٨٧	١٠	٧	٧٠٪
٨	بنك الاستثمار والتمويل الأردني	١٠	٤٥٢	١٠	٩	٩٠٪
٩	بنك الاتحاد	١٢	٣٩٧	١٢	٨	٦٧٪
١٠	البنك الإسلامي العربي الدولي	-	٢٠٦	-	-	-
١١	بنك الشرق الأوسط للاستثمار	٨	٣١٤	٨	٦	٧٥٪
	المجموع	**٢١٧**	**٩٩٦٥**	**٢٠٠**	**٦٥**	**٨٢٪**

٢- أسلوب جمع البيانات :

اعتمد الباحثان في جمع بيانات ومعلومات الدراسة على نوعين من مصادر المعلومات هما [١١] :

١- المصادر الأولية Primary Sources

فقد شمل هذا الجزء على ما يلي :

القيام بإجراء بعض المقابلات الشخصية المنظمة مع بعض العاملين في مجال التدقيق الداخلي في قطاع البنوك التجارية في الأردن ، وكذلك بعض المدققين الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق التي تقوم بمراجعة البنوك التجارية في الأردن بهدف الخروج ببعض الأفكار والآراء حول موضوع الدراسة والوصول إلى المتغيرات التي تؤثر عليها .

٢- المصادر الثانوية Secondary Sources

فقد شملت على المراجعة الأدبية للكتب والدوريات العربية والأجنبية ، حيث تم الوقوف على ما كتب في الموضوع أو ما يتعلق به .

- استخدام أسلوب المسح الشامل للمدققين الداخليين العاملين في قطاع البنوك التجارية في الأردن وذلك من خلال توزيع استبانة مكونة من ثلاثة أقسام على النحو التالي :

القسم الأول: يختص بالمعلومات والبيانات الشخصية عن المدقق الداخلي .

القسم الثاني: يختص بالمعلومات والبيانات العامة عن البنك وعن نشاط التدقيق الداخلي في ذلك البنك .

القسم الثالث: يختص هذا القسم بقياس مدى تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها ومدى ملاءمتها للتطبيق في الأردن .

وقد روعي في هذه الاستبانة وضع الأسئلة التي تناسب جميع المتطلبات والمتغيرات ذات التأثير على فرضيات الدراسة .

٣- استبانة الدراسة :

بعد الاطلاع على أدبيات التدقيق الداخلي ومعايير الأداء المهني للتدقيق المتعارف عليها الصادرة عن مجمع المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٨ قام الباحثان بتصميم الاستبانة المخصصة لجمع البيانات من العاملين في مجال التدقيق

الداخلي في قطاع البنوك التجارية في الأردن ، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة مراعاة أن تكون الاستبانة شاملة لقياس مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها من خلال الاستعراض التفصيلي لتلك المعايير ولتغطية الجوانب الأخرى من الدراسة المتعلقة بمدى ملاءمة تلك المعايير للتطبيق في قطاع البنوك التجارية في الأردن .

٤- مكونات الاستبانة :

اشتملت الاستبانة المستخدمة في هذه الدراسة على توطئة بسيطة توضح الفكرة الأساسية التي تدور حولها هذه الدراسة بالإضافة إلى بعض التعليمات من الباحثين لتوضيح كيفية الإجابة على أسئلة القسم الثالث من هذه الاستبانة .

وفيما يلي شرحاً موجزاً لأقسام الاستبانة البالغ عددها ثلاثة أقسام على النحو التالي:

أ- **القسم الأول:** يحتوي هذا القسم على ستة أسئلة عن المعلومات الشخصية للمستجيب وهي المركز الوظيفي ، عدد سنوات الخبرة ، العمر ، المؤهلات العلمية ، التخصص والشهادات العلمية .

ب- **القسم الثاني :** يتضمن هذا القسم المعلومات العامة عن البنك متمثلة بأربعة أسئلة على النحو التالي اسم البنك ، رأس المال المدفوع ، عدد العاملين في البنك ، عدد العاملين في مجال التدقيق الداخلي .

ج- **القسم الثالث :** يشتمل هذا القسم على (٥٦) سؤالاً صممت لقياس مدى تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها ، ومدى ملاءمة تطبيق مثل هذه المعايير في الأردن ، فقد قسم هذا الجزء إلى ١٧ فقرة تمثل كل فقرة متطلبات معيار من معايير التدقيق الداخلي حيث يتم قياس مدى تطبيق متطلبات كل معيار على حده وقد اختار الباحثان لهذا الجزء مدى للإجابة (Scal) عن كل سؤال مكون من (٥) اختيارات كما يلي (أبداً ، نادراً ، أحياناً، غالباً ، دائماً) .

وكان هدف الباحثان من استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة هو إعطاء الوقت اللازم والكافي لأفراد العينة للإجابة على جميع الأسئلة كون

مثل هذه الاستبيانات تمتاز بكثرة عدد الأسئلة .

٥- الاختبار الأولي للاستبانة :

قام الباحثان بإجراء اختبار للاستبانة قبل الصياغة النهائية للتأكد من أن أسئلة الاستبانة تناسب جميع المتغيرات التي تؤثر على فرضيات الدراسة ، وذلك للتأكد من صياغة الأسئلة بأسلوب واضح وسهل الاستيعاب وخالي من الغموض والالتباس . فقد تم عرضها على أستاذين من أساتذة المحاسبة ، وعلى ثلاثة من العاملين في مجال التدقيق الداخلي في قطاع البنوك حيث قاموا بمراجعة الاستبانة وإبداء ملاحظاتهم التي أخذت بعين الاعتبار عند الإعداد النهائي للاستبانة المبينة في ملحق رقم (١) وعند تطبيق اختبار المصداقية على أسئلة الاستبانة بلغت قيمة ألفا أكثر من ٩٣٪ .

٦- طرق تحليل البيانات:

١- قام الباحثان بوضع أوزان رقمية من (١-٥) للإجابة عن كل سؤال من أسئلة القسم الثالث في الاستبيان ، وذلك لأغراض التحليل الإحصائي ، كما هو مبين أدناه :

١- ويعني أن هذا المتطلب من متطلبات معايير التدقيق الداخلي غير مطبق نهائياً .

٢- ويعني أن هذا المتطلب نادراً ما يطبق .

٣- ويعني أن هذا المتطلب يطبق أحياناً .

٤- ويعني أن هذا المتطلب غالباً ما يطبق .

٥- ويعني أن هذا المتطلب يتم تطبيقه بشكل دائم .

٢- لتحديد مدى تطبيق كل بنك لمعايير التدقيق الداخلي تم استسخدام المعادلة التالية [١٢] :

$$\text{مدى التطبيق} = \frac{\text{مجموعة القيم المعطاة لأسئلة المجال قيد الاختبار}}{\text{القيمة القياسية للمجال}} \times ١٠٠٪$$

أما القيمة القياسية للمجال فتتمثل في مجموع عدد أسئلة المجال X أعلى وزن للسؤال وهو (٥) .

٧- المتغيرات وكيفية قياسها :

قام الباحثان بقياس المتغيرات من خلال أسئلة الدراسة التالية :

أ- المتغيرات المستقلة وتم تحديدها من خلال :-

١- القسم الأول من الاستبانة الخاص بالمعلومات الشخصية للباحث وتم قياسها من خلال الإجابة عن أسئلة الاستبانة أرقام (أ - و) .

٢- القسم الثاني من الاستبانة والخاص بحجم البنك حيث قام الباحثان بقياس حجم البنك من خلال العناصر التالية :

- اسم البنك .
- رأس المال .
- عدد العاملين .
- عدد المدققين الداخليين .

حيث أن عدد العاملين قد يصلح بالضرورة كمؤشر لحجم المنشأة خصوصاً مع زيادة مدى الاعتماد على التكنولوجيا في بعض المنشآت . وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بحجم البنك من خلال الإجابة على الأسئلة الواردة في القسم الثاني من الأسئلة.

ب- المتغيرات التابعة :

تم قياس مدى تطبيق متطلبات معايير الأداء المهني المتعارف عليها للتدقيق الداخلي من خلال الإجابة عن الأسئلة من (١-٥٦) من أمثلة القسم الثالث من الأسئلة والتي تم توزيعها على العناصر التالية :

١- عنصر الحياة الاستقلالية وتم قياسها من خلال الأسئلة من (١-٥) .
٢- عنصر العناية المهنية وتم قياسه من خلال الأسئلة من (٦-٢١) .
٣- عنصر نطاق عمل المدقق الداخلي وتم قياسه من خلال الأسئلة من (٢٢-٣٨) .
٤- عنصر تنفيذ عملية التدقيق الداخلي وتم قياسه من خلال الأسئلة من (٣٩-٤٩) .
٥- عنصر إدارة دائرة التدقيق الداخلي وتم قياسه من خلال الأسئلة من (٥٠-٥٦) .

مع الإشارة إلى أن الأسئلة ذوات الأرقام (٥ ، ٢١ ، ٣٨ ، ٤٩ ، ٥٦) وضعت

بصيغة لتحديد مدى تقييم المدقق الداخلي لملاءمة تطبيق كل قسم من أقسام معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها للتطبيق في قطاع البنوك التجارية الأردنية .

٨- الأساليب الإحصائية المستخدمة :

قام الباحثان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS/PC لتحليل نتائج هذه الدراسة مستخدماً الأساليب الإحصائية التالية لاختبار فرضيات الدراسة .

أ- الأساليب الوصفية Descriptive Statistics والتوزيعات التكرارية Frequency Distribution لاختبار مدى تطبيق متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي في قطاع البنوك التجارية في الأردن (الفرضية الأولى) واختبار مدى ملاءمة تلك هذه المتطلبات للتطبيق في قطاع البنوك التجارية (الفرضية الرابعة) .

ب- تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis لإيجاد درجة الارتباط حجم البنك متمثلا برأس مال البنك مع مدى تطبيق متطلبات معايير الأداء المهني المتعارف عليها للتدقيق الداخلي (الجزء الأول من الفرضية الثانية) بالإضافة إلى تحليل الارتباط Correlation Analysis لبيان حجم العلاقة ومدى قوتها بين المتغيرين .

ج- تحليل التباين Variance Analysis (ANOVA) وقد استخدم هذا النوع من التحليل لإيجاد درجة الارتباط بين حجم البنك متمثلا بعدد العاملين مع مدى تطبيق متطلبات معايير الأداء المهني المتعارف عليها للتدقيق الداخلي (الجزء الثاني من الفرضية الثانية) ، بالاضافة لتحديد حجم العلاقة عن طريق احتساب قيمة (F) من خلال المعادلة التالية [١٣] .

$$F,\ n\text{-}p\text{-}1 = \frac{MS\ explained}{MS\ residual}$$

P: عدد المتغيرات المستقلة الداخلة في نموذج الانحدار .

n: عدد المتغيرات في العينة .

MSE: التباين الناتج عن الانحدار .

MSR: التباين الناتج عن الخطأ .

إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيم F الجدولية يتم قبول الفرضية ، حيث أن مستوى المعنوية يكون أقل من أو يساوي ($F \leq 0.05$) والعكس صحيح . وتم استخدام هذا التحليل أيضاً لقياس مدى تأثير المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي على مدى ملاءمة معايير الأداء المهني المتعارف عليها للتدقيق الداخلي للتطبيق في قطاع البنوك التجارية الأردنية (الفرضية الثالثة) .

٩- صفات البيانات :

أ- التوزيعات التكرارية لأسئلة القسم الأول من الاستبانة الخاصة بالمعلومات الشخصية للمدقق الداخلي ، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة ١٦٥ استبيان كما هو وارد في جدول رقم (٢) .

١- توزيع المدققين الداخليين في قطاع البنوك التجارية الأردنية حسب المركز الوظيفي.

جدول رقم (٢)

المركز الوظيفي للمدققين الداخليين في قطاع البنوك التجارية الأردنية

المركز الوظيفي	العدد	العدد التراكمي	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
مسؤول دائرة التدقيق	٢٨	٢٨	٪١٧	٪١٧
رئيس القسم	١٦	٤٤	٪٩ر٧	٪٢٦ر٧
مدقق أول	٨٧	١٣١	٪٥٢ر٧	٪٧٩ر٤
مدقق مبتدىء	٣٤	١٦٥	٪٢٠ر٦	٪١٠٠
المجموع	**١٦٥**	--	**٪١٠٠**	--

يتضح من الجدول رقم (٢) ، أن نسبة المدققين الداخليين الذين يقومون بأعمال التدقيق اليومية (مدقق أول) هم أغلبية في مجتمع الدراسة وذلك لأنهم أقدر من غيرهم من المدققين على تحديد مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي ، ولأنهم أيضاً يشكلون الأغلبية العظمى في جميع دوائر التدقيق الداخلي في قطاع البنوك ، حيث بلغ

عددهم في عينة الدراسة (٨٧) مدقق داخلي أول أي ما نسبته (٧ر٥٢٪) من عينة الدراسة ، بالإضافة إلى (٣٤) مدقق مبتدىء أي ما نسبته (٦ر٢٠٪) ونلاحظ أن نسبة المدققين الذين يقومون بأعمال التدقيق اليومية بلغت (٣ر٧٣٪) ، بالمقابل نجد أن المراكز الوظيفية الأخرى في دائرة التدقيق الداخلي تكون محصورة بعدد المراكز المتوفرة في تلك الدائرة وهي على الأغلب قليلة جداً . حيث نجد أن عدد المدققين من درجة مشرف بلغ (٢٨) مدقق أي ما نسبته ١٧٪ ، وكما هو الحال بالنسبة لرؤساء الأقسام في دوائر التدقيق الداخلي في قطاع البنوك حيث بلغ عدد رؤساء الأقسام (١٦) مدقق أي ما نسبته ٧ر٩٪ من عينة الدراسة .

٢-توزيع المدققين الداخليين في قطاع البنوك حسب عدد سنوات الخبرة .

جدول رقم (٣)

عدد سنوات الخبرة للمدققين الداخليين في قطاع البنوك التجارية في الأردن

عدد سنوات الخبرة	العدد	العدد التراكمي	النسبة المئوية ٪	النسبة المئوية التراكمية
من خمسة عشر سنة فأكثر	٢٦	٢٦	١٥ر٨	١٥ر٨٪
من عشرة إلى أقل من خمسة عشر سنة	٢٢	٤٨	١٣ر٣	٢٩ر١٪
من خمسة إلى أقل من عشرة ستوات	٥٠	٩٨	٣٠ر٣٪	٥٩ر٤٪
من سنة إلى أقل من خمسة سنوات	٦٠	١٥٨	٣٦ر٤٪	٩٥ر٨٪
أقل من سنة	٧	١٦٥	٤ر٢٪	١٠٠٪
المجموع	**١٦٥**	--	**١٠٠٪**	--

يوضح الجدول رقم (٣) ، أن المدققين الداخليين في قطاع البنوك التجارية الأردنية يملكون خبرات جيدة من حيث عدد سنوات ممارسة المهنة حيث بلغت نسبة من لهم خبرة من خمسة سنوات إلى أقل من عشرة سنوات ٣٠ر٣٪ ، وقد بلغت نسبة من يملكون

سنوات خبرة من سنة إلى أقل من خمس سنوات ٣٦ر٤٪ ، ومما سبق نلاحظ أن عدد سنوات الخبرة هذه مناسبة لطبيعة المهام وأعمال التدقيق الموكلة إليهم ، هذا بالإضافة إلى قدرتهم على تحديد متطلبات عملية التدقيق الملائمة لهذا القطاع ، ونجد أن أغلبية عينة الدراسة تتراوح سنوات خبراتهم من سنة إلى عشرة سنوات حيث بلغت النسبة حوالي ٦٦ر٤٪ وهذا يعود إلى أن الحجم الأكبر من عينة الدراسة هم مدققين أوائل كما هو واضح في الجدول (٢) .

٣- توزيع المدققين الداخليين حسب العمر .

جدول رقم (٤)

أعمار المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية

فئة العمر	العدد	العدد التراكمي	النسبة المئوية ٪	النسبة المئوية التراكمية
من ٤٥ سنة فأكثر	٢١	٢١	٧ر١٢٪	٧ر١٢٪
من ٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة	٥٣	٧٤	١ر٣٢٪	٨ر٤٤٪
من ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة	٨٠	١٥٤	٥ر٤٨٪	٣ر٩٣٪
أقل من ٢٥ سنة	١١	١٦٥	٧ر٦٪	١٠٠٪
المجموع	**١٦٥**	--	١٠٠٪	--

من جدول رقم (٤) ، يتضح أن متوسط أعمار المدققين الداخليين في قطاع البنوك التجارية الأردنية بلغ ٨ر٣٤ عاماً ، وتتراوح أعمار الغالبية العظمى (٦ر٨٠٪) منهم ما بين ٢٥سنة وأقل من ٤٥ سنة ، وبالنظر إلى أن أغلبية عينة الدراسة هم من فئة مدقق أول ، كما هو موضح في جدول رقم (٢) ، غير أن هناك تناقض ولكن يمكن تفسير هذا التناقض لكون المدقق الداخلي لا يشترط أن يكون قد عمل فقط كمدقق داخلي وإنما يمكن أن يكون قد عمل أي أعمال مصرفية أخرى في البنك نفسه أو في غيره من المؤسسات والشركات ، ونجد أيضاً أن هذه الفئة العمرية لديها القدرة على

تطوير نفسها بشكل مستمر بالإضافة إلى إمكانية توفير الخبرات العملية المناسبة للقيام بأعمال التدقيق .

٤- توزيع المدققين الداخليين طبقاً لأعلى المؤهلات الأكاديمية التي حصلوا عليها .

جدول رقم (٥)

المؤهلات الأكاديمية للمدققين الداخليين في البنوك التجارية

المؤهل الأكاديمي	العدد	العدد التراكمي	النسبة المئوية ٪	النسبة المئوية التراكمية
الثانوية العامة	٢	٢	٢ر١٪	٢ر١٪
دبلوم (كلية مجتمع)	٨	١٠	٨ر٤٪	٦٪
بكالوريوس	١١٦	١٢٦	٣ر٧٠٪	٣ر٧٦٪
دبلوم عالي	٤	١٣٠	٤ر٢٪	٤ر٧٨٪
ماجستير	٣٥	١٦٥	٣ر٢١	١٠٠٪
دكتوراة	-	-	-	-
المجموع	**١٦٥**	-	**١٠٠٪**	-

ويتضح من الجدول رقم (٥) ، أن الغالبية العظمى (٣ر٧٠٪) من المدققين من حملة الشهادات الجامعية الأولى ، و (٣ر٢١٪) من حملة درجة الماجستير ، وهذا يدل على مستوى التأهيل العلمي المناسب ، وأن البنوك التجارية ترفد دائرة التدقيق الداخلي فيها بالكفاءات العلمية المناسبة لأداء مهام التدقيق بكفاءة وفعالية .

٥- توزيع المدققين الداخليين حسب التخصص العلمي .

جدول رقم (٦)

التخصص العلمي للمدققين الداخليين في قطاع البنوك التجارية الأردنية

التخصص	العدد	العدد التراكمي	النسبة المئوية ٪	النسبة المئوية التراكمية
محاسبة	١١٥	١١٥	٦٩ر٧٪	٦٩ر٧٪
مالية ومصرفية (تمويل)	١٤	١٢٩	٨ر٥٪	٧٨ر٢٪
إدارة الأعمال	٢١	١٥٠	١٢ر٧٪	٩٠ر٩٪
اقتصاد	٧	١٥٧	٤ر٢٪	٩٥ر١٪
أخرى غير تجارية	٨	١٦٥	٤ر٩٪	١٠٠٪
المجموع	**١٦٥**	-	١٠٠٪	-

يتضح من الجدول رقم (٦) ، أن الغالبية العظمى (٦٩ر٧) من المدققين الداخليين في البنوك التجارية ، يختصون بالمحاسبة وأن ما نسبته (٩٥ر١٪) منهم يختصون بحقول وثيقة الصلة بالتدقيق (تخصصات تجارية) ، والباقي يختصون بحقول أخرى ، وهذا يعني أن الغالبية من المدققين الداخليين في قطاع البنوك التجارية تتوافر لديهم الخلفية العلمية المناسبة للقيام بالمهام الموكلة إليهم من أعمال التدقيق المختلفة .

٦- توزيع المدققين الداخليين في قطاع البنوك التجارية في الأردن حسب الشهادات المهنية والجمعيات المهنية التي يتبعون لها .

جدول رقم (٧)

الشهادات المهنية التي يحملها المدققون الداخليون في قطاع البنوك التجارية

اسم الجمعية أو النقابة المهنية	الشهادة المهنية	العدد	العدد التراكمي	النسبة المئوية ٪	النسبة المئوية التراكمية
جمعية المدققين الداخليين الأمريكية	شهادة المدقق الداخلي CIA	٣	٣	١ر٨٪	١ر٨٪
الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين	محاسب قانوني CPA	٣٧	٤٠	٢٢ر٤٪	٢٤ر٢٪
من غير حملة الشهادات المهنية	-	١٢٥	١٦٥	٧٥ر٨٪	١٠٠٪
المجموع	-	**١٦٥**	-	١٠٠٪	-

يوضح الجدول رقم (٧) ، أن نسبة اشتراك أو انتساب المدققين الداخليين إلى الجمعيات أو النقابات المهنية لم يتعدى (٢ر٢٤٪) من مجموع المدققين العاملين في قطاع البنوك التجارية الأردنية ، وفي تقدير الباحثان ، فإن هذه النسبة تعتبر منخفضة، كما أنها تقدم دليلاً على عدم اهتمام المدققين الداخليين في تنمية مهاراتهم وتطوير معلوماتهم والتزود بأحدث الأساليب الفنية والسلوكية في تنفيذ عملية التدقيق ، مما ينعكس سلباً على مستويات الأداء لهم .

ب- التوزيع التكراري لأسئلة القسم الثاني من أسئلة الاستبانة الخاصة بمعلومات عن البنك من حيث الحجم متمثل برأس مال وعدد العاملين ، وعدد العاملين في التدقيق الداخلي .

١- توزيع عينة البنوك التجارية الخاصة بالدراسة حسب رأس المال .

جدول رقم (٨)

البنوك التجارية لأردنية موزعة حسب رأس المال

رأس المال	العدد	العدد التراكمي	النسبة المئوية ٪	النسبة المئوية التراكمية
١٠٠ مليون دينار أردني	١	١	٪١٠	٪١٠
٨٨ مليون دينار أردني	١	٢	٪١٠	٪٢٠
٤٢ مليون دينار أردني	١	٣	٪١٠	٪٣٠
٢٢ مليون دينار أردني	١	٤	٪١٠	٪٤٠
٢٠ مليون دينار أردني	٦	١٠	٪٦٠	٪١٠٠
المجموع	١٠	-	٪١٠٠	-

يوضح الجدول رقم (٨) ، أن (٦٠٪) من البنوك التجارية رأس مالها ٢٠ مليون ويعود هذا الارتفاع في هذه النسبة إلى قرار البنك المركزي الأردني لعام ١٩٩٥ الذي نص على رفع رؤوس أموال البنوك التجارية العاملة في الأردن إلى ٢٠ مليون دينار أردني كحد أدنى .

٢- توزيع العاملين في قطاع البنوك التجارية والعاملين في التدقيق الداخلي في نفس القطاع لقد تم إعداد جدول سابق حيث يمثل الجدول رقم (١) ، عدد العاملين في كل بنك وعدد المدققين الداخليين لكل بنك أيضاً ، ونجد أنه من الصعب تمثيل هذا الجدول بالصورة التكرارية لكون عدد المدققين وعدد العاملين يختلف من بنك لآخر .

تحليل البيانات

يتألف هذا الفصل من ثلاثة أقسام رئيسية وهي ، القسم الأول اختبار درجة مصداقية البيانات ، والقسم الثاني تحليل البيانات ، والقسم الثالث اختبار الفرضيات للبيانات التي سبق أن تم توضيح تفاصيل جمعها ، والأساليب الإحصائية المستخدمة

والتي تم توضيحها في فصل منهجية الدراسة .

١- اختبار درجة مصداقية البيانات

لاختبار مصداقية الاستبانة والتأكد من أن الأسئلة التي وردت فيها تقيس الفهم المطلوب بشكل دقيق عند عرضها على مجموعة أخرى من العينة ، أو على عينات أخرى شبيهة في المستقبل ، فقد تم استخدام معامل الفا (Cronbach's Alpha) لتحقيق ذلك حيث أن قيمة معامل الفا الذي تقع قيمته مابين (صفر - ١) يبين مدى الارتباط بين أسئلة الاستبانة ، فإذا كانت قيمته صفراً ، فإن ذلك يشير إلى حالة عدم ارتباط مطلقة بين الأسئلة ، أما إذا كانت قيمته ١ فإن ذلك يشير إلى أن الأسئلة كاملة وأنها مرتبطة تماماً [١٤] .

وترى (Uma Sekaren) [١٥] ، أن القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل الفا هي ٦٠٪ فأكثر ، أما إذا كانت القيمة أقل من ذلك فإنها تعتبر ضعيفة ، وعند تطبيق اختبار المصداقية (الفا) على الأسئلة التي تقيس مدى تطبيق متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها والبالغة ٥٦ سؤالاً ، بلغت قيمة الفا ٣ر٩٣٪ ، وهذا يبين أن الأسئلة مرتبطة ارتباطاً عالياً وأن هناك درجة عالية من الثبات لجميع الأسئلة التي تقيس مدى التطبيق لمتطلبات معايير التدقيق الداخلي . كما قام الباحثان بتطبيق اختبار المصداقية الفا على الأسئلة التي تقيس مدى تطبيق متطلبات الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها ، حيث أن معامل الفا الناتج كان مقبولاً احصائياً لجميع العناصر لكونه أعلى من ٦٠٪ . والجدول رقم (٩) يبين قيمة الفا لهذه العناصر .

جدول رقم (٩)

قيمة معامل الفا لكل جزء من أجزاء الاستبانة

البيان	أسئلة الاستبانة	عدد الأسئلة	عدد أفراد العينة	معامل الفا
أ- مدى تطبيق متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي	(١-٥٦)	٥٦	١٦٥	٩٣ر٣٪
أقسام معايير التدقيق الداخلي				
١- الحياد والاستقلالية	(١-٥)	٥	١٦٥	٦٧ر٢٪
٢- العناية المهنية	(٦-٢١)	١٥	١٦٥	٨٨ر٦٪
٣- مجال نطاق العمل	(٢٢-٣٨)	١٧	١٦٥	٩٢٪
٤- إنجاز (تنفيذ) عملية التدقيق	(٣٩-٤٩)	١١	١٦٥	٩٣ر٨٪
٥- إدارة دائرة التدقيق الداخلي	(٥٠-٥٦)	٨	١٦٥	٩٣ر٢٪

٢- تحليل البيانات :

وسنتناول في هذا القسم من الدراسة تحليلاً للبيانات على أقسام معينة بحيث يتم استخدامها في اختبار الفرضيات .

مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي

سنتناول في هذا القسم من التحليل فحص مدى تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها في قطاع البنوك التجارية الأردنية . ولتحقيق هذه الغاية قام الباحثان بقياس مدى تطبيق البنوك لتلك المعايير باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية حيث تم تحديد مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي من خلال الإجابة على أسئلة الاستبانة من رقم (١-٥٦) باستثناء الأسئلة أرقام

(٥ ، ٢١ ، ٣٨ ، ٤٩ ، ٥٦) ، وقد أعطيت الإجابات أوزاناً تتناسب مع مدى التطبيق الفعلي للإجراء في كل بنك والتي تراوحت قيمتها بين (١-٥) كما ذكر سابقاً .

كما تم احتساب نسبة مدى تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي} = \frac{\text{مجموع القيم المعطاة لأسئلة المجال قيد الاختبار}}{\text{القيمة القياسية للمجال}} \times ١٠٠٪$$

ويمثل الجدول رقم (١٠) مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها حيث تم أخذ الوسط الحسابي لمدى تطبيق كل البنوك التجارية لكل معيار على حده واحتساب الانحراف المعياري لمدى التطبيق عن الوسط الحسابي .

جدول رقم (١٠)
ويمثل الجدول التالي مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها

الأقسام الرئيسية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها	الوسط الحسابي لتطبيق المعيار	الانحراف المعياري	النسبة المئوية للتطبيق ٪
١- الحياد والاستقلالية	٤ر١٤٥	٠ر٥٨٧	٨٢ر٩٪
٢- العناية المهنية	٣ر٦٤٢	٠ر٥٤٠	٧٢ر٨٪
٣- مجال (نطاق) العمل	٣	٠ر٦٠٥	٦٠٪
٤- تنفيذ عملية التدقيق	٣ر٨١٨	٠ر٤٩٧	٧٦ر٤٪
٥- إدارة دائرة التدقيق (الأداء المهني	٣ر٩٢٧	٠ر٥٣٦	٧٨ر٥٪
التطبيق الإجمالي لأقسام معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها	٣ر٧٠٦	٠ر٥٥٣	٧٤ر٢٪

يوضح الجدول رقم (١٠) ، ومن خلال تحليل البيانات أن مدى تطبيق البنوك التجارية لمتطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي بلغت (٣ر٧٠٦) درجة من أصل ٥درجات ، وأن أدنى مستوى للتطبيق بلغ (٣) درجات ، وأعلى مستوى للتطبيق بلغ (٤ر١٤٥) درجة ، وهذا يعني أن درجة تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمتطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي بلغت (٢ر٧٤٪) ، وبانحراف معياري عند الوسط مقداره (٣ر٥٥٪) ، وأعلى نسبة للتطبيق بلغت (٩ر٨٢٪) وأدنى نسبة كانت (٦٠٪) ، من خلال هذه النتيجة تبين أن البنوك التجارية الأردنية تطبق متطلبات معايير الأداء للتدقيق الداخلي ولكن نسبة هذا التطبيق بلغت (٢ر٧٤٪) ، ولا وجود تطبيق شامل لجميع متطلبات معايير التدقيق الداخلي ، ومن خلال الجدول السابق ، نلاحظ أن هناك اختلاف في درجة تطبيق كل قسم من أقسام التدقيق الداخلي .

أظهرت نتائج تحليل البيانات تفاوت في نسبة تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها لكل بنك من البنوك موضع الدراسة ، والمبينة في الجدول رقم (١١) ولإعطاء عمق للتحليل قام الباحثان بتحليل مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها لكل بنك إلى أقسامها المختلفة .

ويوضح الجدول رقم (١١) كل قسم من أقسام معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي ونسبة تطبيق كل قسم من هذه الأقسام في كل بنك من البنوك التجارية الأردنية .

جدول رقم (١١)
مدى تطبيق كل قسم من أقسام معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها في كل بنك من عينة الدراسة

رقم البنك	الحياد والاستقلالية	العناية المهنية	نطاق التدقيق الداخلي	إنجاز عملية التدقيق	إدارة التدقيق الداخلي	نسبة التطبيق الإجمالية لكل بنك
١	٪٩٨ر٢	٪٨٣,٢	٪٦٥	٪٧٧,٤	٪٧٣,٤	٪٧٩,٣
٢	٪٩٢ر٢	٪٨٣ر٥	٪٦٥,٢	٪٨٤,٨	٪٨٥,٩	٪٨٢,٣
٣	٪٦٩	٪٦٠,٨	٪٥٠,٣	٪٦٠,٢	٪٥٣,٣	٪٥٨,٧
٤	٪٨٧,٤	٪٧٠,٨	٪٥٦,١	٪٨٠,٣	٪٨٧,٥	٪٧٦,٤٢
٥	٪٩٨,١	٪٩٦,٦	٪٨٧,٧	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٩٦,٤٨
٦	٪٧٦,٢	٪٦٦,٤	٪٥٨	٪٧٠,٦	٪٧٨,٨	٪٧٠
٧	٪٧٦,٧	٪٦٣,٥	٪٥٥,٤	٪٦٥,٥	٪٦٤	٪٦٣,٢
٨	٪٨٩,١	٪٦٨,٢	٪٥٤,٨	٪٧٥,٨	٪٧٨,٩	٪٧٣,٣٤
٩	٪٦٢,٤	٪٦١,٤	٪٤٥,٣	٪٥٩,٨٥	٪٧٣,٢	٪٨١,٤
١٠	٪٨٨,٨	٪٧٤,٢	٪٦٤	٪٨٩,٨	٪٩٠,٢	٪٨١,٤
التطبيق الإجمالي	**٪٨٢,٩**	**٪٧٢,٨**	**٪٦٠**	**٪٧٦,٤**	**٪٧٨,٥**	**٪٧٤,٢**

ويتضح من الجدول رقم (١١) ما يلي :

١-أن توزيع البنوك التي يتوافر فيها نشاط التدقيق الداخلي حسب نسبة التطبيق لمعيار الاستقلالية وحياد المدقق الداخلي كان ما يلي:

٣٠٪ من البنوك حققت درجة تطبيق ممتازة

٣٠٪ من البنوك حققت درجة تطبيق جيدة جداً

١٠٪ من البنوك حققت درجة تطبيق جيدة
٣٠٪ من البنوك حققت درجة تطبيق متوسطة

وهذا يبين أن ٧٠٪ من البنوك حققت درجة تطبيق تتراوح بين جيد وممتاز .

٢- توزيع البنوك التي يتوافر فيها نشاط التدقيق الداخلي حسب التطبيق لمعيار العناية المهنية للمدقق الداخلي كان كما يلي:

١٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق ممتازة
٢٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق جيدة جداً
٢٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق جيدة
٥٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق متوسطة

هذا يبين أن ٥٠٪ من البنوك حققت درجة تطبيق لمعيار الأداء المهنية للمدقق الداخلي تتراوح بين جيد وممتاز .

٣-كان توزيع البنوك بالنسبة لمدى تطبيقها لمعيار مجال (نطاق) عمل المدقق الداخلي كان كما يلي:

٢٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق جيدة جداً
٣٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق متوسطة
٥٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق ضعيفة
١٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق أقل من ٥٠٪

وهذا يبين أن هناك ضعف عام لدى جميع البنوك في تطبيق هذا المعيار حيث بلغت نسبة تطبيقه الإجمالية ٦٠٪ وهي نسبة ضعيفة جداً .

٤- كان توزيع البنوك التجارية الأردنية بالنسبة لمدى تطبيقها لمعيار كيفية إنجاز عملية التدقيق الداخلي كان كما يلي:

١٠٪ من البنوك حققت درجة تطبيق ممتازة تصل إلى ١٠٠٪
٣٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق جيدة جداً
٣٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق جيدة
٢٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق متوسطة
١٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق ضعيفة

وهذا يبين أن ٧٠٪ من البنوك حققت نسبة تتراوح ما بين ممتازة وجيدة لهذا المعيار.

٥- كان توزيع البنوك التجارية الأردنية بالنسبة لمدى تطبيقها للمعيار الخاص بكيفية أداء دائرة التدقيق الداخلي على النحو التالي :

٢٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق ممتازة
٢٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق جيدة جداً
٤٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق جيدة
١٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق متوسطة
١٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق ضعيفة

وهذا يبين أن ٨٠٪ من البنوك تطبق هذا المعيار بنسبة تتراوح ما بين ممتاز وجيد .

٦- كان توزيع البنوك حسب نسبة تطبيقها لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي للمعيار على النحو التالي :

١٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق ممتازة
٢٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق جيدة جداً
٤٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق جيدة
٢٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق متوسطة
١٠٪ من البنوك حققت نسبة تطبيق ضعيفة

وهذا يوضح أن ٧٠٪ من البنوك التجارية الأردنية تطبق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي بنسبة تتراوح ما بين ممتازة وجيدة .

ونلاحظ من الجدول رقم (١٢) عدم وجود تطبيق كامل وشامل لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها في قطاع البنوك التجارية الأردنية ، حيث بلغت نسبة التطبيق الإجمالية (٢ , ٧٤٪) ، هذا يعني عدم وجود جهات رقابية تقوم بالرقابة على تطبيق تلك البنوك لهذه المعايير وذلك لوجود تفاوت في التطبيق بين البنوك في عينة الدراسة .

أثر حجم البنك على مدى تطبيقه لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها:

وسنتناول في هذا القسم من التحليل العلاقة بين مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها ، وحجم البنك متمثلاً برأس المال وعدد العاملين فيه .

يفترض من الناحية النظرية أن البنوك التجارية الأردنية تطبق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ، بسبب الحاجة الأساسية اللازمة لنشاط التدقيق الداخلي في تلك البنوك التي تتميز بكبر حجمها من حيث رؤوس الأموال المستثمرة فيها وتعقيد عملياتها ووجود عدد كبير من العاملين ، مما يتطلب تقسيم العمل ، وتفويض السلطات والاختصاص وعادة يتم التعبير عن الحجم من خلال مؤشرات متعددة منها عدد العاملين حيث يعتبر مؤشراً مناسباً ، وبسبب زيادة الميل إلى الاعتماد على التكنولوجيا في بعض البنوك قد لا يصلح بمفرده مؤشراً للحجم ، ولهذا تم اعتبار راس المال مع عدد العاملين ليكوِّنا المؤشر المناسب لقياس حجم البنك ، ويتوقع الباحثان وجود علاقة موجبة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وحجم البنك .

يبين الجدول رقم (١٢) البيانات المستخدمة في تحليل الانحدار المتعدد وتحليل التباين لقياس العلاقة إن وجدت بين كل من رأس مال البنك المدفوع ، وعدد العاملين فيه ومدى التطبيق لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها المحتسبة لكل بنك .

جدول رقم (١٢)

المتغيرات المسخدمة في التحليل الإحصائي (تحليل الانحدار المتعدد ، وتحليل التباين) (ANOVA)

الرقم	نسبة تطبيق معايير التدقيق الداخلي ٪	رأس المال المدفوع للبنك بالدينار	متوسط عدد العاملين في البنك
١	٪٧٩,٤٣	١٠٠ مليون	٢٣٩٤
٢	٪٨٢,٣٠	٨٨ مليون	٢٣٤٦
٣	٪٥٨,٧	٤٢ مليون	١٤٠٠
٤	٪٧٦,٤٢	٢٢ مليون	٨٥٢
٥	٪٩٦,٤٨	٢٠ مليون	٦٠٨
٦	٪٧٠	٢٠ مليون	٤٥٢
٧	٪٦٣,٢٠	٢٠ مليون	٣٩٧
٨	٪٧٣,٢٤	٢٠ مليون	٣٦٩
٩	٪٦٠,٤٠	٢٠ مليون	٣١٤
١٠	٪٨١,٤٠	٢٠ مليون	٢٨٧

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن ، نسبة تطبيق البنوك الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي كانت تتفاوت من بنك إلى آخر ، وأن هناك ٣ بنوك من أصل عشرة بنوك كانت نسبة التطبيق أقل من ٧٠٪ أي أقل من الجيد ، وأن أربع بنوك من عينة الدراسة كانت درجة التطبيق جيدة ، وأن بنكان فقط حققت درجة تطبيق جيدة جداً ، وبنك واحد درجة تطبيق ممتازة .

ولإختبار أهمية العلاقة بين مدى التطبيق لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وكل من رأس المال المدفوع للبنك ، وعدد العاملين ، قام الباحثان باختبار العلاقة بين مدى التطبيق ورأس المال ، وكذلك العلاقة بين مدى التطبيق وعدد العاملين .

رأس المال المدفوع للبنك :

قام الباحثان بقياس العلاقة بين رأس المال ومدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها باستخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression

(Analysis لكل قسم من أقسام معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها مع رأس المال المدفوع للبنك ، وذلك بعد إجراء التوزيع الطبيعي للمتغيرات حيث أن جميع المتغيرات تمثل توزيعاً طبيعياً . وذلك بمعرفة قيمة معامل الارتباط للعينة (R) ، والذي يقيس مدى جودة العلاقة الخطية بين المتغيرين . حيث تدل قيمة (R) على درجة العلاقة فكلما اقتربت القيمة من (١) دل ذلك على قوة العلاقة (سالبة أو موجبة) وكلما اقتربت القيمة من الصفر دل ذلك على ضعف العلاقة ، أما إذا كانت قيمة (R) تساوي صفراً يعني ذلك عدم وجود علاقة تربط بين المتغيرين ، وأظهرت النتائج أن معامل التحديد Coefficient of Multiple Determination (R^2) بلغ ٣٨ر٤٨٪ مما يعني وجود علاقة ضعيفة بين المتغير التابع وهو مدى التطبيق لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والمتغير المستقل وهو حجم البنك متمثلاً برأس المال ، وأن المتغير المستقل قادر على تفسير ٣٨ر٤٨٪ من المتغير التابع أما الانحرافات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير قد بلغت ٦١ر٥٢٪ ، وهذا يدل على وجود عوامل أخرى تؤثر على المتغير التابع (تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها) .

ولاختبار أهمية العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل فقد استخدم الباحثان تحليل الانحدار المتعدد ، كما يوضح الجدول رقم (١٣) والذي يحتوي على قيمة F المحسوبة حيث إذا بلغت قيمة مستوى المعنوية Significant of F ($P \leq 0.05$) يعني ذلك وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل .

ويحتوي الجدول رقم (١٣) على المتغيرات التابعة وتمثل أقسام معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وهي (استقلالية المدقق الداخلي ، العناية المهنية للمدقق ، نطاق عمل المدقق الداخلي ، كيفية إنجاز عملية التدقيق الداخلي ، إدارة دائرة التدقيق الداخلي) حيث تتكون هذه المتغيرات من مجموعة من العناصر الفرعية الذي يمثل إجابات المدققين الداخليين عن هذه العناصر ، وقيمة (F) المحسوبة والتي تمثل مقدار العلاقة بين المتغيرات التابعة السابقة والمتغير المستقل وهو حجم البنك ممثلاً برأس المال.

جدول رقم (١٣)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد حول وجود علاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وحجم البنك متمثلاً برأس المال المدفوع للبنك

المتغير التابع	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية (P) Sig (F)
١- الاستقلالية والحياد	١ر٢٢٧	٠ر٢٧٠
٢- العناية المهنية	١٠ر٠٠٨	٠ر٠١٩
٣- نطاق عمل المدقق	٢ر٧١٦	٠ر١٠١
٤- تنفيذ عملية التدقيق	٣ر٣١٥	٠ر٠٧١
٥- إدارة دائرة التدقيق	٢ر٩٣٨	٠ر٠٨٨
بلغت قيمة (P) الإجمالية ٠ر٣٦١		

إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية المعيارية عند مستوى ثقة ٩٥٪ ويكون ذلك عندما تكون قيمة (P ≤ 0.05) ، ومن خلال الجدول رقم (١٣) نجد أن قيمة (P> 0.05) ، تساوي (٠ر٣٦١) ، ومن خلال الجدول رقم (١٣) وبالنظر إلى قيمة مستوى المعنوية (P) نجد أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التابعة (وهي : استقلالية المدقق الداخلي ، ومجال عمل المدقق الداخلي ، وكيفية تنفيذ أعمال التدقيق ، وإدارة دائرة التدقيق الداخلي) وحجم البنك ممثل برأس المال المدفوع أما المتغير التابع (العناية المهنية) فإن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق هذا القسم من معايير التدقيق الداخلي وحجم البنك متمثل برأس ماله حيث بلغت فيه (P= .019) وهي أقل من 0.05 وتعزى هذه العلاقة إلى رأس مال البنك فكلما زاد رأس المال زادت مسؤولية المدقق الداخلي في مراجعة العمليات التي تتسم بالكثرة والتعقيد عن مثيلاتها في البنوك الصغيرة الأخرى .

وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية موجبة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي ، ونلاحظ أيضاً أن قيمة (P> 0.05) وذلك عند مستوى ثقة ٩٥٪

ولجميع المتغيرات التابعة ما عدا العناية المهنية ، حيث نجد أن قيمة (P< 0.05) وبلغت ١٩ ٠ر٠ هذا دليل على وجود علاقة قوية بين حجم البنك متمثل برأس ماله المدفوع والعناية المهنية في أداء المدقق الداخلي فقط .

عدد العاملين :

قام الباحثان بقياس العلاقة بين المتغير المستقل وهو عدد العاملين في البنك والمتغير التابع ، وهو مدى تطبيق البنك لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها باستخدام تحليل التباين في Variance of Analysis (ANOVA) وذلك لكل قسم من أقسام معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وعدد العاملين في البنك ، ويمثل الجدول رقم (١٥) قيمة F المحسوبة ، قيمة P عند مستوى ثقة مقدارها ٩٥٪ واستخدم الباحثان مستوى معنوية Significant of (F) في فحص العلاقة بين المتغير التابع والمستقل ، بحيث إذا كانت قيمة (P< 0.05) يعني ذلك وجود علاقة بينهما ، أما إذا كانت قيمة (P > 0.05) يدل ذلك على عدم وجود علاقة بينهما.

ويحتوي الجدول رقم (١٤) على المتغيرات التابعة وتمثل أقسام معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وهي (استقلالية المدقق الداخلي ، العناية المهنية للمدقق ، نطاق عمل المدقق الداخلي ، كيفية إنجاز عملية التدقيق الداخلي ، إدارة دائرة التدقيق الداخلي) وقيمة (F) المحسوبة والتي تمثل مقدار العلاقة بين المتغيرات التابعة السابقة والمتغير المستقل وهو حجم البنك ممثلاً بعدد العاملين فيه .

جدول رقم (١٤)

نتائج تحليل التباين حول وجود علاقة بين مدى تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها وحجم البنك متمثلاً بعدد العاملين

المتغير التابع	قيمة F المحسوبة	Significant F مستوى معنوية (P)
١- الحياد والاستقلالية	٠ر٤٢١	٠ر٦٥٧
٢- العناية المهنية في العمل	٥ر٠٧٣	٠ر٠٠٧
٣- نطاق عمل المدقق	٣ر١١٧	٠ر٠٠١
٤- تنفيذ عملية التدقيق	١١ر٢٦٨	٠ر٠٤٧
٥- إدارة دائرة التدقيق	٢ر٨٤٥	٠ر٠١٦
قيمة (P) الإجمالية لمدى التطبيق ٠ر٠٣٦		

يوضح الجدول رقم (١٤) أن جميع قيم P هي أقل من ٠ر٠٥ لجميع المتغيرات ما عدا عنصر الحياد والاستقلالية ، حيث قيمة P بلغت (٠ر٦٥٧ > ٠ر٠٥) وبالتالي لا توجد علاقة بين حياد واستقلالية المدقق الداخلي وعدد العاملين في البنك ولكن نجد أن فيه P لإجمالي العلاقة بين مدى تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها وعدد العاملين ، بلغت (٠ر٠٣٩ < ٠ر٠٥) ، وبالتالي فإن هناك علاقة موجبة بين عدد العاملين في البنك ومدى تطبيقه لمعايير التدقيق الداخلي ، وتأتي هذه العلاقة نتيجة حاجة البنك لوجود أساس ومعيار ثابت لتنفيذ عملية التدقيق داخل البنك مع وجود الحجم الكبير من المدققين وبالتالي هذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وعدد العاملين في البنك وتكون هذه العلاقة علاقة طردية بينهما ، أي كلما زاد عدد الموظفين زاد مدى التطبيق .

ملاءمة متطلبات معايير التدقيق الداخلي للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية :

وسنتناول في هذا القسم من التحليل مدى ملاءمة متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها في قطاع البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المدقق الداخلي .

قام الباحثان باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية في تحديد مدى ملاءمة هذه المعايير للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية ، وتم تحديد مقدار الملاءمة من خلال الإجابة عن الأسئلة أرقام (٥ ، ٢١ ، ٣٨ ، ٤٩ ، ٥٦) التي تقيس مدى ملاءمة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المدقق الداخلي .

وقد تم احتساب مدى الملاءمة بالمعادلة التالية :

$$\text{مدى الملاءمة} = \frac{\text{مجموع القيم المعطاة لأسئلة المجال قيد الاختبار}}{\text{القيمة القياسية للمجال}} \times ١٠٠٪$$

ويمثل الجدول رقم (١٥) مدى ملاءمة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المدقق الداخلي ، حيث تم أخذ الوسط الحسابي لمدى ملاءمة كل معيار من هذه المعايير ، واحتساب الانحراف المعياري لمدى الملاءمة عن الوسط الحسابي .

جدول رقم (١٥)

مدى ملاءمة تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها في قطاع البنوك التجارية الأردنية

الأقسام الرئيسية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها	الوسط الحسابي لملاءمة التطبيق	الانحراف المعياري	النسبة المئوية لملاءمة التطبيق ١٠٠٪
١- الحياد والاستقلالية	٤ر٤٣٥	٠ر٧٤٣	٨٨ر٧٪
٢- العناية المهنية	٤ر٠٧٠	٠ر٦٠٦	٨١ر٤٪
٣- مجال (نطاق) عمل المدقق الداخلي	٤ر٢٧٣	٠ر٧١٠	٨٥ر٥٪
٤- تنفيذ عملية التدقق	٤ر٥٦٢	٠ر٦٦١	٩١ر٢٪
٥- إدارة دائرة التدقيق الداخلي	٤ر٧٥٠	٠ر٥٩٧	٩١ر٤٪
٦- مدى الملاءمة الإجمالي لمعايير التدقيق الداخلي	٤ر٣٨٢	٠ر٦٦٣	٨٧ر٦٪

يوضح الجدول رقم (١٥) ، أن مدى ملاءمة متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها للتطبيق في قطاع البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المدقق الداخلي بلغت (٣٨٢ر٤)درجة من أصل ٥ درجات وأن أدنى مستوى للملاءمة بلغ (٧٠ر٤) درجة وأعلى مستوى للملاءمة بلغ (٧٥٠ر٤) درجة وهذا يعنى أن مدى ملاءمة متطلبات معايير التدقيق الداخلي للتطبيق في قطاع البنوك التجارية في الأردن بلغ ٦ر٨٧٪ ، وبانحراف معياري عن الوسط قدره ٣ر٦٦٪ ، وبلغت أعلى نسبة ملاءمة ٤ر٩١٪ وأدنى نسبة ملاءمة ٤ر٨١٪ ، ومن خلال هذه النتيجة نلاحظ أن المدقق الداخلي في قطاع البنوك التجارية الأردنية يطالب برفع نسبة تطبيق متطلبات معايير التدقيق الداخلي في البنوك لتبلغ ٦ر٨٧٪ ، حيث أظهرت الدراسة مسبقاً أن مدى تطبيق البنوك لمعايير التدقيق الداخلي بلغ ٢ر٧٤٪ كما هو موضح في الجدول رقم (١١) الذي يقيس مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها .

ومن خلال ما سبق يتضح عدم ملاءمة جميع متطلبات معايير الأداء للتدقيق الداخلي للتطبيق في قطاع البنوك التجارية الأردنية بنسبة ١٠٠٪ من وجهة نظر المدقق الداخلي ، وذلك لكون هذه المعايير صادرة من جهات خارجية لا تعرف متطلبات البيئة الأردنية .

أثر المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي على تقييمه لمدى ملاءمة متطلبات معايير التدقيق الداخلي للتطبيق :

وسيتناول هذا القسم من التحليل فحصاً للعلاقة بين مدى ملاءمة متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها للتطبيق في قطاع البنوك التجارية الأردنية والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي .

وتم اختبار هذه العلاقة باستخدام تحليل التباين ، Variance of Analysis (ANOVA) على أسئلة الاستبانة أرقام (٥ ، ٢١ ، ٣٨ ، ٤٩ ، ٥٦) التي تقيس مدى ملاءة متطلبات معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المدقق الداخلي كمتغير تابع وقياس مدى تأثير المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي كمتغيرات مستقلة ، والتي تم تحديدها من خلال

أسئلة الاستبانة من (أ-و) وذلك لاستخدامها في تحليل التباين ، ويمكن اختبار أثر تلك المتغيرات على مدى الملاءمة كما هو مبين في الجدول رقم (١٦) وذلك من خلال تحديد قيمة F المحسوبة ومستوى المعنوية P .

ويحتوي الجدول رقم (١٦) على المتغيرات المستقلة وهي (المركز الوظيفي ، عدد سنوات الخبرة ، العمر ، المؤهل العلمي ، التخصص) والمتغير التابع وهو مدى ملاءمة معايير التدقيق الداخلي للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المدقق الداخلي ، وقيمة (F) المحسوبة والتي تمثل مقدار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

جدول رقم (١٦)

نتائج تحليل التباين حول وجود فروقات في مدى ملاءمة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها للتطبيق من وجهة نظر المدقق الداخلي تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي

المتغيرات الشخصية (المستقلة)	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية P Sign(F)
١- المركز الوظيفي	٢ر١٦١	٠ر٠٧٦
٢- عدد سنوات الخبرة	٤ر٢٧٥	٠ر٠٠٣
٣- العمر	٣ر٥٦١	٠ر٠١٤
٤- المؤهل العلمي	٣ر٢٨٦	٠ر٠١٣
٥- التخصص	٢ر٦٠٣	٠ر٠٣٨

يتضح من لجدول رقم (١٦) أن هناك تأثير للمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي على مدى تقييمه لدرجة ملاءمة متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها وقد بلغت قيمة P لجميع المتغيرات أقل من 0.05 عند مستوى ثقة مقداره ٩٥٪ باستثناء متغير المركز الوظيفي للمدقق الداخلي حيث بلغت قيمة

(P=0,079) وهذا يعني أن عدم وجود علاقة عند مستوى معنوية ٩٥٪ وأن هناك تأثير عند مستوى ثقة ٤ر٩٢٪ .

٣- اختبار الفرضيات

يهدف هذا القسم إلى اختبار الفرضيات بعد تحليل البيانات والوصول إلى نتائج هذا التحليل ، حيث تم في هذه الدراسة تحليل البيانات بالأساليب الإحصائية الملائمة .

الفرضية الأولى :

وتتناول هذه الفرضية مدى تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها في قطاع البنوك التجارية الأردنية وتنص الفرضية على ما يلي :

تعبر جميع متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها معمول بها من وجهة نظر المدقق الداخلي في قطاع البنوك التجارية الأردنية .

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي ، وقد أظهر تحليل البيانات في القسم الأول أن نسبة تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمتطلبات الأداء المهني للتدقيق الداخلي بلغت (٢ر٧٤٪) أي أن تطبيق البنوك الأردنية لمتطلبات معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ضعيف ولا وجود للتطبيق الكامل لجميع متطلبات تلك المعايير كما هو موضح في الجدول رقم (١٠) ، وكما أن هناك تفاوت في تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ، كما هو موضح في الجدول رقم (١١) وهذا يعني عدم وجود جهات رقابية تمارس الرقابة على تلك البنوك تلزمها بتطبيق تلك المعايير ، ومن خلال النتائج السابقة نجد أنه لا وجود للتطبيق الكامل لجميع معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وبالتالي رفض الفرضية الأولى لأنها تفرض وجود تطبيق كامل لجميع متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها .

الفرضية الثانية :

وتتناول هذه الفرضية "العلاقة بين مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها ، وحجم البنك ممثلاً برأس المال وعدد العاملين فيه" ، وتنص الفرضية على ما يلي :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير الأداء المبهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها ، وحجم البنك ممثلاً برأس ماله ، وعدد العاملين فيه .

لاختبار هذه العلاقة تم تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين ثانويتين هما :

أ- الفرضية الثانوية الأولى وتنص على ما يلي :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين مدى تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها وحجم البنك ممثلاً برأس ماله .

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد لكل قسم من أقسام معايير التدقيق الداخلي مع رأس المال لكل بنك على حده ، وأظهر التحليل السابق أن معامل الارتباط بلغ (٣٨ر٤٨) مما يعني وجود علاقة ضعيفة بين مدى التطبيق وحجم البنك ممثلاً برأس ماله ، وأظهر التحليل أيضاً أن قيمة مستوى المعنوية (P) بلغت ٣٦١ر٠ كما هو موضح في الجدول رقم (١٣) ونجد أن هذه القيمة (٠٥ر٠ < ٣٦١ر٠) وبالتالي تكون هناك علاقة فقط عندما تكون فيه ($P \leq 0.05$) ومن هنا نجد أنه لا وجود لعلاقة بين هذين المتغيرين وبالتالي رفض الفرضية السابقة .

ب- الفرضية الثانوية الثانية وتنص على ما يلي :

توجد علاقة ذات دلالة موجبة بين مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها وحجم البنك الممثل بعدد العاملين فيه .

وتم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل التباين وأظهر التحليل أن فيه مستوى المعنوية ($P = 0.039$) كما هو موضح في الجدول رقم (١٤) وبما أن قيمة ($P < 0.05$) (٠٥ر٠ > ٣٩ر٠) نجد أن هناك علاقة طردية قوية بين مدى تطبيق البنوك لمعايير التدقيق الداخلي وحجم البنك ممثلاً بعدد العاملين فيه وتأتي هذه العلاقة نتيجة الحاجة لوجود أسس ومعايير ثابتة لتنفيذ عملية التدقيق داخل البنك مع وجود الحجم الكبير من العاملين ، وهذا يثبت الفرضية الثانوية الثانية وذلك لوجود علاقة طردية بين المتغيرين ، أي كلما زاد عدد العاملين في البنك زادت الحاجة إلى تطبيق معايير التدقيق الداخلي بصورة أوسع وأشمل لتعتمد كمعيار وأساس لعمل المدقق الداخلي .

الفرضية الثالثة :

وتتناول هذه الفرضية مدى ملاءمة متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها للتطبيق في قطاع البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المدقق الداخلي وتنص هذه الفرضية على ما يلي :

تعتبر جميع متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها ملائمة للتطبيق من وجهة نظر المدقق الداخلي في قطاع البنوك التجارية الأردنية .

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي ، وقد أظهر تحليل البيانات أن مدى ملاءمة تلك المعايير للتطبيق من وجهة نظر المدقق الداخلي بلغت (٨٧ر٦٪) كما هو موضح في الجدول رقم (١٥) ، ولكن يجب رفض الفرضية الثالثة وذلك بسبب عدم ملاءمة جميع متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها في قطاع البنوك التجارية الأردنية بشكل كامل أي بنسبة (١٠٠٪) وذلك لكون هذه المعايير صادرة عن جهات خارجية لا تعرف ماهية متطلبات البيئة الأردنية .

الفرضية الرابعة :

وتتناول هذه الفرضية فحص العلاقة بين مدى ملاءمة متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها للتطبيق من وجهة نظر المدقق الداخلي في قطاع البنوك التجارية الأردنية والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي ، وتنص الفرضية على ما يلي :

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P \leq 0.05$) في تقييم المدقق الداخلي في قطاع البنوك التجارية الأردنية لمدى ملاءمة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها للتطبيق تعزى لتأثير المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي (المركز الوظيفي ، عدد سنوات الخبرة ، العمر ، المؤهل العلمي ، التخصص) .

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل التباين وذلك لقياس أثر المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي على مدى ملاءمة تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها للتطبيق من وجهة نظر المدقق الداخلي وأظهر تحليل البيانات أن هناك علاقة بين

مدى تقييم المدقق الداخلي لدرجة ملاءمة متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها ، تعزى لتأثير المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي ، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (P) لجميع المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي أقل من (0.05) ، ما عدا المركز الوظيفي حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة قوية بين المتغيرات الشخصية الأخرى ومدى تقييم المدقق الداخلي لملاءمة معايير التدقيق الداخلي للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية ، هذا يثبت الفرضية الرابعة ، أي أن هناك تأثير للمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي على مدى تقييمه لمدى ملاءمة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى المعنوية ($P \leq 0.05$) .

الاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا الجزء من الدراسة قسمين أساسيين ، القسم الأول ويتناول مناقشة الاستنتاجات عن واقع وظيفة التدقيق الداخلي في قطاع البنوك التجارية الأردنية وبيان مدى تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها . أما القسم الثاني فسيعرض ملخصاً لأهم توصيات الدراسة بالإضافة إلى اقتراحات الدراسة المستقبلية .

استنتاجات الدراسة :

١- أوضحت نتائج الدراسة أن متوسط مدى تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي في قطاع البنوك التجارية الأردنية قد بلغ (٢ر٧٤٪) ، وأن أدنى مستوى لمدى التطبيق لتلك المعايير بلغ (٧ر٥٨٪) ، بينما بلغ أعلى مستوى للتطبيق (٥ر٩٦٪) وهذا يعني ، أن درجة تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها مقبولة نسبياً مع وجود ضعف في عملية التطبيق لعدم وجود التطبيق الكامل لجميع المتطلبات ، ومع وجود تفاوت في نسبة تطبيق كل بنك من البنوك لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها مما يدل على عدم وجود جهات رقابية مختصة ، مثل جمعية المدققين الداخليين في الأردن وعدم وجود رقابة من قبل البنك المركزي على أعمال المدققين الداخليين مع غياب هذا الاهتمام بالمعايير فإن ذلك يترتب عليه وجود ضعف في عملية التطبيق .

٢- أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ، وحجم البنك ممثلاً برأس المال وعدد العاملين حيث أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وحجم البنك ممثلاً برأس المال المدفوع وذلك لأن معامل الارتباط بلغ (٥ر٣٩٪) وهذا دليل على وجود علاقة ضعيفة بينهما ، وأظهرت الدراسة أيضاً أن مستوى المعنوية الذي يدل على وجود علاقة قد بلغ (٣٦١ر٠) وهو أكبر من ٠ر٠٥ وهذا يدل أيضاً على عدم وجود علاقة بين رأس المال وبين مدى التطبيق ، ويعود هذا إلى أن جميع البنوك التجارية تقريباً يبلغ رأس مالها حوالي ٢٠ مليون وبالتالي لا مجال للمقارنة لتقارب رؤوس الأموال أما ما يخص عدد العاملين فقد كانت هناك علاقة قوية بين مدى التطبيق وعدد العاملين في

البنك حيث بلغت قيمة (P = 0.039) وهي أقل من ٠٫٠٥ وهذا يدل على وجود علاقة قوية بين حجم البنك ممثلاً بعدد العاملين فيه ومدى تطبيق هذا البنك لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وهذا يدل على أنه كلما زاد عدد العاملين في البنك زادت أعباء دائرة التدقيق الداخلي لممارستها الرقابة على هؤلاء العاملين ، وزادت نسبة الأخطاء وتفويض السلطات مما يفعل دور المدقق الداخلي ويزيد من أعبائه .

٣- أظهرت نتائج الدراسة أن درجة ملاءمة متطلبات معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها للتطبيق في قطاع البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المدقق قد بلغت (٨٧٫٦٪) ، وبلغت أعلى نسبة ملاءمة (٩١٫٤٪) وأدنى نسبة ملاءمة (٨١٫٤٪) ومن هنا نلاحظ أن المدقق الداخلي في قطاع البنوك التجارية الأردنية يطالب برفع نسبة تطبيق متطلبات معايير التدقيق الداخلي لتبلغ ٨٧٫٦٪) بدلاً من النسبة الحالية والبالغة (٧٤٫٢٪) ، ولكن نلاحظ أن المدققين الداخليين لا يرون ضرورة لتطبيق متطلبات معايير التدقيق الداخلي بصورة كاملة أي (١٠٠٪) ، وهذا يعود إلى الاختلاف بين البيئة المحلية في الأردن والبيئة التي يفترضها الأشخاص الذين يضعون تلك المعايير مما يدل على وجود فوائد لتطبيق مثل هذه المعايير ، مما يساعد في تنظيم وتسهيل عمل المدقق الداخلي ، ونجد أن المدقق الداخلي يسعى إلى وجود أسس وقواعد محلية في الأردن مبنية على أساس معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها تحكم عمله .

٤- أظهرت الدراسة أن هناك اختلافاً في تقييم المدققين الداخليين لمدى ملاءمة تطبيق متطلبات معايير التدقيق الداخلي تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق (المركز الوظيفي ، عدد سنوات الخبرة ، العمر ، المؤهل العلمي ، التخصص الأكاديمي) وأن هناك اختلافات ذات أهمية إحصائية ، أي أن هناك علاقة لمدى ملاءمة تلك المعايير للتطبيق ، وشخصية المدقق وذلك عند مستوى ثقة (٩٥٪) باستثناء المركز الوظيفي للمدقق الداخلي والذي يعتبر ذو أهمية في التأثير عند مستوى ثقة مقداره (٩٢٫٤٪) وليس (٩٥٪) .

٥- أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن نسبة تطبيق البنوك الأردنية لمعايير التدقيق

الداخلي تتفاوت من بنك إلى آخر ، وأن هناك ثلاثة بنوك من أصل عشرة بنوك كانت نسبة التطبيق أقل من (٧٠٪) أي أقل من الجيد ، وأن أربعة بنوك من عينة الدراسة كانت درجة التطبيق جيدة أي (من ٧٠ إلى أقل من ٨٠) ، وأن بنكين فقط كانت نسبة التطبيق تتراوح من (٨٠ إلى أقل من ٩٠) ، وأن بنكاً واحداً حقق نسبة (٥ر٩٦٪) وهذا يدل على عدم وجود رقابة على الجهاز المصرفي الأردني سواء كانت من قبل البنك المركزي أو غيره من الجهات المسؤولة عن مراقبة البنوك ، وذلك فيما يخص وظيفة التدقيق الداخلي .

توصيات الدراسة :

يهدف هذا القسم إلى تقديم بعض التوصيات والاقتراحات التي يؤدي الأخذ بها إلى تطوير وظيفة التدقيق الداخلي في قطاع البنوك التجارية الأردنية وتستمد هذه التوصيات من نتائج هذه الدراسة .

١- ضرورة قيام الإدارة العليا في هذه البنوك بإنشاء وحدات تنظيمية مستقلة للتدقيق الداخلي ووضع وصف لمسؤوليات وصلاحيات المدقق الداخلي وتبعيته الإدارية لها ، بحيث تعمل هذه الوحدات في استقلالية تامة عن باقي الدوائر والأقسام داخل البنك ، وضرورة النظر إلى هذه الدوائر بعين الأهمية والعمل على تطويرها ويعد هذا التطوير في تقدير الباحثان بمثابة حجر الزاوية في تطوير تلك الدوائر والإدارة العليا لما لها من دور هام في توفير الدعم والاهتمام وتذليل ما يعترض تلك الدوائر من مشاكل وصعوبات .

٢- ضرورة تدعيم أنشطة ودوائر التدقيق الداخلي بالكفاءات اللازمة ، وتنبع أهمية ذلك من أن العدد الحالي للعاملين بأنشطة ودوائر التدقيق الداخلي في قطاع البنوك التجارية ، لا يعتبر كافياً من وجهة نظر العاملين في هذا المجال ، وبطبيعة الحال يختلف العدد الكافي من بنك إلى آخر وذلك في ضوء الظروف الخاصة بكل بنك والمسؤوليات المناطة بكل دائرة من دوائر التدقيق الداخلي في البنوك . وترتبط بتدعيم دوائر التدقيق بالكفاءات البشرية ضرورة الاهتمام بتدريب العاملين في هذا المجال وتنمية مهاراتهم باستمرار وتطوير مفاهيم نحو طبيعة وأهداف وأهمية التدقيق الداخلي وذلك لرفع كفاءة أداء المدققين الداخليين .

٣- ومن أجل تحقيق الاستقلالية التامة للمدقق الداخلي ولكي يتمكن من ممارسة أعماله بكل حرية وبمختلف الأنشطة بما فيها الإدارة العليا ، يوصي الباحثان بضرورة ارتباط دائرة التدقيق بلجنة تدقيق Auditing Committee تتكون من أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين بحيث تقوم اللجنة بالإشراف على أعمال التدقيق الداخلي واتخاذ الخطوات المناسبة لدعم وتوفير كافة الإمكانات لتلك الدائرة ولتحديد صلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق الداخلي .

٤- أن يقوم البنك المركزي الأردني ، وبالتعاون مع جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين بوضع تشريعات وقوانين تكفل قيام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق الحد الأدنى من معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها بما يتناسب مع البيئة الأردنية ودليل التدقيق الدولي رقم (٦١٠) .

٥- أن يقوم البنك المركزي الأردني بالتعاون مع مدققي الحسابات القانونيين بدفع تقارير سنوية عن تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ، ومن ضمنها تقييم دوائر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية .

٦- إنشاء جمعية للمدققين الداخليين تهتم بمصالحهم وتحافظ على حقوقهم وتعنى بوضع قواعد للسلوك المهني ، ومعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها بحيث يلتزم جميع المدققين الداخليين والمنتسبين لتلك الجمعية بها ، ويمكن أن يمتد نشاط تلك الجمعية إلى تأهيل المدققين الداخليين بعقد امتحانات يحصل من يجتازها على عضوية المعهد أو الجمعية .

اقتراحات للدراسات المستقبلية :

١- إجراء دراسات مماثلة على الشركات الأردنية المساهمة العامة الأخرى كالشركات الصناعية لتقييم مدى تطبيق تلك الشركات لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها .

٢- إجراء دراسة مكملة لهذه الدراسة تتناول الجانب السلوكي لوظيفة التدقيق الداخلي في قطاع البنوك التجارية الأردنية .

٣- دراسة أهمية تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في قطاع البنوك التجارية الأردنية ، كدراسة مكملة لهذه الدراسة وأثر تلك المعايير على فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في هذا القطاع .

المراجع

[1] The Institute of Internal Auditors, Statement of Internal Auditing Standards, Institute of Internal Auditors, New York, 1982.

[٢] تركي الحمود ، ومحمود قاقيش ، وصايل رمضان "المشاكل التي تواجه مدققي الحسابات في الأردن" ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد السابع ، العدد الرابع ، ١٩٩٢، ص ص : ٣٠٤-٣٤٤.

[3] Edward J. Kain, "Assessment of Performance of External Auditors", Journal of the Institute of Internal Auditors, Feb. 1997, pp: 38-49.

[٤] تيسير أحمد محمد ازمقنا ، "تعزيز قبول التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية" ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤.

[٥] داود محمد الأدغم ، "تقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية" ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٣.

[٦] حمدان فرحان محمد الخريسات ، "تقويم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية" رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، ١٩٩٣.

[7] Whit, K. R., and Alxander, "Internal Auditing: Trends and Practices", Journal of Institute of Internal Auditor, March 1992, pp: 25-48.

[٨] أحمد عصام أبو علي . "تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، رسالة الماجستير ، الجامعة الأردنية ، ١٩٨٩ .

[٩] أحمد نوري أشرم ، "الرقابة الداخلية في سوريا من الناحيتين العلمية والتطبيقية"، رسالة ماجستير ، جامعة حلب ، ١٩٨٨ .

[10] Huston, J. H., and R. Kovatch, "Weighting the Standards: Where Emphsis in Quality Assurance" , Journal of the Institute of Internal Auditords, Vol. 7, Dec., l989, pp: 51-55.

[١١] علي سليم العلاونة ، أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٦ ، ص ٣٨ .

[١٢] حمدان فرحان الخريسات ، "تقويم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة الأردنية"، مرجع سابق ، ص ١٥١.

[13] Uma Sekoran,Research Methods for Business: A skill - Building Approach, John Wiley & Sons, Inc., New York, 1992, pp. 259-269.

[١٤] حمدان فرحان الخريسات ، "تقويم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة الأردنية" مرجع سابق ص ١٥١ .

[15] Uma Sekaran, Research Method for Business: A skill-Building Approach, op. cit., p284.